

مخاوف اقتصادية تحيط بمستقبل شركات التكنولوجيا العالمية



• شركات التكنولوجيا بدأت تسجيل ركوداً في بعض مؤشرات أدائها

وتعتبر «فوربس» أن تعامل الأسواق مع طرح العام الأول للجمهور عكس المخاوف من «الغفلة التكنولوجية حيث فقد سهم «أوبر» نحو 18% من قيمته خلال يومين فقط من طرح. وعلى الرغم من أن اشكالا تكنولوجية حديثة، مثل تكنولوجيا البعد الثلاثي على سبيل المثال، حققت نجاحات استثنائية خلال العام المنصرم، بتحقيق شركاتها نمواً وصل إلى 120% في بعض الحالات إلا أن هذا لم يطمئن الأسواق. ولعل هذا يبرر ما أصاب الكثير من الشركات التكنولوجية العملاقة، والتي فقدت بعضها 40% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الحالي.

«سناپ شات» تدهوراً بما ثباتاً في عدد المستخدمين بما يعكس أزمة لمثل تلك التطبيقات، لاعتمادها على ما لا تتحكم به كلية وهو المحتوى الذي ينتجه المستخدمون، لذا فإذا لم يكن متجدداً «كأي منتج تجاري» فإن المستخدمين يتركون عنه بعد فترة. ولعل هذا يبرر ما قاله «مارك زوكربيرغ» لدى إطلاقه الشكل الجديد للفيديو عن رغبته في «استعادة الثقة والاهتمام» من جانب شريحة كبيرة من مستخدمي الموقع، بما يعكس قلقاً لدى الشركة من تراجع الاهتمام به. أما النوع الثاني من التطبيقات فيشمل تلك التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل «أوبر» و«ليف».

التي تزد قيمتها على 10 مليارات دولار، أو حتى الحصان المجنح «في إشارة للقدرة والنزعة أيضاً» في إدارة لكل الشركات التي تتجاوز 100 مليار دولار. والكثير من تلك الشركات هي شركات التكنولوجيا التي تمتلك طبيعة الحال القدرة على النمو القياسي السريع، بما أثار الخوف من عودة ظاهرة الفقاعة الاقتصادية، ولكن هذه المرة فيما يتعلق بشركات التكنولوجيا. والأزمة أن شركات مثل «ليف» و«سلاك» و«إير بي إن بي» وغيرها إما قامت بطرح أسهمها بالبورصة أو تستعد لذلك، بسبب وصولها إلى مرحلة لم يعد بإمكانها فيها الاعتماد على التمويل الخاص، فضلاً عن خوفها من انتهاء مرحلة الانتعاش الحالي والدخول في ركود يجعل طرح خاسراً. وبشكل عام هناك نوعان من شركات

تشير تقارير اقتصادية إلى أن هناك مخاوف تتعلق بمستقبل الشركات التكنولوجية الكبرى حول العالم وإمكانية تراجع نموها الذي سجل مستويات قياسية خلال الأعوام الأخيرة خاصة في ظل الركود التي بدأت تسجله بعض الشركات في مؤشرات أدائها. ومنذ أكثر من خمسة أعوام برز وصف «اليونيكورن» أي أحادي القرن في وادي السيليكون في الولايات المتحدة للإشارة إلى تلك الشركات الناشئة التي تتخطى قيمتها مليار دولار، وحينها كان الوصف للإشارة إلى الضخامة والنزعة معاً. ففي هذا التوقيت لم يكن عدد تلك الشركات يتخطى 39 شركة لذا كان الوصف ملائماً أما في يومنا هذا فقد تخطى العدد 337 شركة، بل وبخلت تصنيفات جديدة من بينها الحصان ذو القرون في الإشارة إلى الشركات التي تزد قيمتها على 10 مليارات دولار، أو حتى الحصان المجنح «في إشارة للقدرة والنزعة أيضاً» في إدارة لكل الشركات التي تتجاوز 100 مليار دولار.

التي تزد قيمتها على 10 مليارات دولار، أو حتى الحصان المجنح «في إشارة للقدرة والنزعة أيضاً» في إدارة لكل الشركات التي تتجاوز 100 مليار دولار. والكثير من تلك الشركات هي شركات التكنولوجيا التي تمتلك طبيعة الحال القدرة على النمو القياسي السريع، بما أثار الخوف من عودة ظاهرة الفقاعة الاقتصادية، ولكن هذه المرة فيما يتعلق بشركات التكنولوجيا. والأزمة أن شركات مثل «ليف» و«سلاك» و«إير بي إن بي» وغيرها إما قامت بطرح أسهمها بالبورصة أو تستعد لذلك، بسبب وصولها إلى مرحلة لم يعد بإمكانها فيها الاعتماد على التمويل الخاص، فضلاً عن خوفها من انتهاء مرحلة الانتعاش الحالي والدخول في ركود يجعل طرح خاسراً. وبشكل عام هناك نوعان من شركات

«بنك أوف أميركا»: الأسهم العالمية شهدت أول تدفقات في 10 أسابيع



• 3.9 مليارات دولار نزحت من الأسواق الناشئة منذ بداية العام

قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن المستثمرين عززوا حيازاتهم من الأسهم العالمية للمرة الأولى في شهرين ونصف الشهر وواصلوا شراء السندات، في الوقت الذي أحدثت فيه التوتيرات بشأن الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين هزات في الأسواق المالية. وقال البنك، نقلاً عن بيانات

إي. بي. إف. آر، إن صافي التدفقات العالمية تدفقات بقيمة 6.4 مليارات دولار، تضاف إلى 158 مليون دولار في أسبوع وذلك للمرة الأولى في عشرة أسابيع، ونزحت تدفقات بقيمة 135 مليار دولار من الأسهم منذ بداية العام. لكن نحو 3.9 مليارات دولار نزحت من أسهم الأسواق الناشئة، في أكبر خروج للأموال منذ يونيو من العام الماضي، وجذبت السندات

الذهب استقر فوق 1280 دولاراً بفعل بيانات أميركية ضعيفة



الذي عززت فيه بيانات محلية ضعيفة والتداعيات الاقتصادية المحتملة من الحرب التجارية مع الصين توقعات بخفض أسعار الفائدة هذا العام. وانخفضت مبيعات المنازل الأميركية الجديدة التي تسع أسرة واحدة من قرب أعلى مستوى في 11 عاماً ونصف العام في أبريل في الوقت الذي انتعشت فيه الأسعار وبلغ نشاط قطاع الصناعات التحويلية أدنى مستوياته في عشر سنوات تقريباً في مايو بما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يشهد تباطؤاً حاداً، وعادة ما يدعم خفض أسعار الفائدة الذهب إذ أنه يقلص تكلفة الفرصة البديلة على حائزي المعدن الثمين الذي لا يدر عائداً. لكن الذهب يتعرض لضغوط في

التي عززت فيه بيانات محلية ضعيفة والتداعيات الاقتصادية المحتملة من الحرب التجارية مع الصين توقعات بخفض أسعار الفائدة هذا العام. وانخفضت مبيعات المنازل الأميركية الجديدة التي تسع أسرة واحدة من قرب أعلى مستوى في 11 عاماً ونصف العام في أبريل في الوقت الذي انتعشت فيه الأسعار وبلغ نشاط قطاع الصناعات التحويلية أدنى مستوياته في عشر سنوات تقريباً في مايو بما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يشهد تباطؤاً حاداً، وعادة ما يدعم خفض أسعار الفائدة الذهب إذ أنه يقلص تكلفة الفرصة البديلة على حائزي المعدن الثمين الذي لا يدر عائداً. لكن الذهب يتعرض لضغوط في

استقرت أسعار الذهب أمس بعد أن ارتفعت فوق 1280 دولاراً في الجلسة السابقة في الوقت الذي دفعته فيه بيانات أميركية ضعيفة الدولار لينزل من أعلى مستوى في عامين وأثارت مجدداً أملاً بأن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» أسعار الفائدة هذا العام. واستقر الذهب في المعاملات الفورية عند 1283.21 دولار للأوقية «الأونصة»، بعد أن صعد 1.1% لأعلى مستوى في أسبوع عند 1287.23 دولاراً في الجلسة السابقة. والذهب مرتفع 0.5% منذ بداية الأسبوع، وتراجع الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.2% إلى 1283.10 دولاراً، وتراجع الدولار بعد أن بلغ أعلى مستوياته في عامين في الوقت

أميركا تدرس فرض رسوم على الدول التي تخفض قيمة العملة



• ويلبر روس

قيمه مقابل الدولار منذ فترة طويلة، ذلك على الرغم من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي يقول خبراء في العملات الأجنبية إنها أضرت بقيمة اليوان.

وقال وزير التجارة وويلبر روس في بيان «هذا التغيير يحذر المصدريين الأجانب من أن بإمكان وزارة التجارة التصدي لدعم العملة الذي يضر بالصناعات الأميركية». وقال «لن يعود بإمكان الدول الأجنبية استخدام سياسات العملة بما يخلق الضرر بالعمالين والشركات الأميركية».

وقال روس إنها خطوة صوب تحقيق الوعد الذي قطعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية لمعالجة الممارسات غير العادلة بشأن العملة. ولم تحدد الوزارة المعيار المحدد الذي ستستخدمه لتقييم ما إذا كان التسعير الأميركي للمنتجات منخفضة على نحو مصطنع بسبب خفض قيمة العملة.

قالت وزارة التجارة الأميركية إنها تقترح قانوناً جديداً لفرض رسوم جمركية لمكافحة الدعم على منتجات الدول التي تخفض قيمة عملاتها مقابل الدولار، في تحرك آخر قد يؤدي إلى رفع رسوم مفروضة على منتجات صينية. وقد يعرض القانون الجديدة سلعا من دول أخرى لمخاطر رفع الرسوم الجمركية، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والهند وألمانيا وسويسرا وجميع تلك الدول، بجانب الصين، مدرجة على «قائمة مراقبة» تقرير وزارة الخزانة نصف السنوي للعملة، والذي يركز على الدول في سوق العملة، وفوائض ميزان المعاملات الحالية الكبيرة عالمياً وفوائض التجارة الثنائية المرتفعة.

وقالت الوزارة إن من شأن القانون الذي تقترحه تعديل العملية العادية لفرض رسوم جمركية مضادة تتضمن معياراً جديداً لخفض قيمة العملة. ويعتبر مسؤولو إدارة ترامب أن اليوان الصيني يجري خفض

نيكي أغلق منخفضاً مع تصاعد التوتيرات بين أميركا والصين

بصناعة المكونات الكهربائية واحداً، بعد أن انخفض لأدنى مستوى في عامين ونصف العام في وقت سابق من الجلسة مما حفز عمليات تصيد للمصفقات. لكن السهم ما زال منخفضاً 25% منذ بداية الشهر الحالي. وتسبب انخفاض أسعار النفط في الجلسة الماضية في التأثير سلباً على الأسهم المرتبطة بالطاقة وشركات التجارة. ونزل سهم ميتسوبي 1.2% بينما خسر سهم ماروييني كورب للتجارة 0.9%، وهبط سهم إدميتسو كوسان للتكرير 3.9%.

صيني، بينما في الوقت ذاته وصف شركة الاتصالات الصينية العملاقة بأنها شيء «خطير للغاية». ونزلت أسهم باناسونيك 1.8%. بعد يوم من قول الشركة إنها أوقفت شحنات لمكونات معينة إلى هواوي امتثالاً للقواعد التنظيمية الأميركية، على الرغم من أن موقعها الإلكتروني في الصين قال إنها مستمرة في التوريد للشركة الصينية بشكل طبيعي. وهبط سهم كانون لصناعة الكاميرات 3.4% وتراجع سهم طوكيو إلكترو 2.4%. وارتفع سهم مورانا للتصنيع التي تقوم

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضاً أمس في الوقت الذي تصاعدت فيه التوتيرات بين واشنطن وبكين بشأن التجارة وضغط شركات التكنولوجيا على شريحة المستثمرين. وهبط المؤشر نيكي 0.16% ليغلق عند 21117.22 نقطة، متكديداً خسائر للأسبوع الثالث على التوالي. وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن شكاي الولايات المتحدة ضد هواوي تكنولوجيز ربما يتم حلها ضمن إطار عمل اتفاق تجاري أميركي

مبيعات التجزئة البريطانية تستقر على عكس توقعات الشهر الماضي

1.8% مقارنة بالربع الأول من 2019. وهي أسرع وتيرة نمو فصلية منذ المبيعات الماضي. كما صعدت مبيعات التجزئة في الفترة من فبراير وحتى أبريل بنحو 5.4% على أساس سنوي، مسجلة أسرع وتيرة نمو منذ ديسمبر عام 2016. وتأتي مبيعات التجزئة في تلك الفترة بسبب المبيعات القياسية لتجارة التجزئة عبر الإنترنت، حيث ارتفعت بنحو 9.4% وهي أعلى قراءة مسجلة لـ 3 أشهر على أساس فصلي في تاريخ السجلات.

خلال الشهر الماضي، وعلى أساس سنوي، فإن مبيعات التجزئة البريطانية ارتفعت بنسبة 5.2% خلال أبريل الماضي مقابل الفترة المماثلة من العام الماضي. وخلال شهر أبريل 2019، فإن تجارة التجزئة على الإنترنت شكلت 18.7% من إجمالي تجارة التجزئة مقارنة مع 17.7% في الفترة المماثلة من العام الماضي، مع نمو قدره 10.1% على أساس سنوي، أما خلال الثلاثة أشهر المنتهية في أبريل الماضي، فإن مبيعات التجزئة نمت بنسبة

فشلت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة في النمو لكنها مع ذلك كانت أفضل من توقعات المحللين خلال الشهر الماضي. وأظهرت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية البريطانية، أمس أن مبيعات التجزئة بثاني أكبر اقتصاد أوروبي كانت مستقرة دون تغيير خلال شهر أبريل الماضي على أساس شهري. وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة سوف تتراجع بنسبة 0.3%

نمو ضعيف لشركات منطقة اليورو في الشهر الحالي

إس مارك «يمكثنا أن نؤاري التراب أي أمال لنمو أقوى في الربع الثاني. الاقتصاد في بقعة ضعيفة جداً». وقال وليامسون إن البيانات تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.2% في الربع الحالي، انخفاضاً من 0.3% وهي النسبة المتوقعة في استطلاع أجرته رويترز الشهر الماضي. وتظل القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعات التحويلية دون مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والاكتماش للشهر الرابع على التوالي، إذ انخفض إلى 47.7 من 47.9 على الرغم من التوقعات لارتفاع المؤشر إلى 48.1. وتباطأ نمو قطاع الخدمات المهيم على اقتصاد المنطقة، ونزلت القراءة الأولية لمؤشر القطاع إلى 52.2 من 52.8، لتخالف التوقعات في استطلاع وكانت لزيادة متوسطة إلى 53.0.

أظهر مسح تسارع نمو شركات منطقة اليورو قليلاً هذا الشهر لكن ليس بالقدر الكبير المتوقع، بفعل انكماش عميق في قطاع الصناعات التحويلية يؤثر بشكل متزايد على شركات الخدمات. والشهر الماضي، أثار رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي احتمال تقديم مزيد من الدعم لاقتصاد منطقة اليورو إذا استمر تباطؤه ومن المرجح أن يعزز مسح يوم الخميس بوعث قلق صناع السياسات. وارتفع مؤشر أي. إن. إس. إس ماركس المجمع لمديري المشتريات، الذي يعد دليلاً جيداً على حالة الاقتصاد، قليلاً فحسب إلى 51.6 هذا الشهر من قراءة نهائية عند 51.5 في أبريل، ليأتي دون متوسط التوقعات البالغ 51.7 في استطلاع. وقال كريس وليامسون كبير الاقتصاديين لدى أي. إن. إس.

مخاوف التجارة تدفع بورصة وول ستريت للهبوط

أغلقت الأسهم الأميركية على هبوط حاد مع إقبال المستثمرين على البيع في معظم القطاعات، وقادت أسهم التكنولوجيا والطاقة الانخفاضات بسبب مخاوف من أن الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين قد تعرقل النمو الاقتصادي العالمي. وأنهى المؤشر داو جونز الصناعي جلسة التداول في بورصة وول ستريت منخفضة 286.21 نقطة، أو 1.11%، إلى 25490.40 نقطة بينما تراجع المؤشر ستاندرد أند بورز 500 للأسع نطاقاً 34.03 نقطة، أو 1.19%، ليغلق عند 2822.24 نقطة. وأغلق المؤشر ناسداك المجمع منخفضاً 122.56 نقطة، أو 1.58%، إلى 7628.28 نقطة.

الجنيه الاسترليني ارتفع 0.4% بعد استقالة تيريزا ماي

ارتفع الجنيه الاسترليني 0.4% مقابل اليورو أمس بعد تكديه خسائر على مدى 14 يوماً مع تحديد رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي موعد لاستقالها بعد يومين من السعي لدفع اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. واتسمت التداولات بالتحلب في الوقت الذي زادت فيه المخاوف من أن خلفيتها سيكون زعيماً منتقداً للاتحاد الأوروبي على الأرجح، مما

قد يعزز احتمالات خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي دون اتفاق ومقابل الدولار، 0.4% إلى 1.2713 دولار بعد إعلان ماي، ومقابل اليورو، ارتفع الاسترليني إلى 88.05 بنسباً بعد تكديه خسائر على مدى 14 يوماً على التوالي في الوقت الذي قلص فيه المتعاملون بعض رهاناتهم على انخفاض الاسترليني قبل عطلة نهاية أسبوع طويلة.